حدوثه انه محتاج الى فمحدث وان محدثه يجب ان يكون مختارا لانه لو كان موجبا لكان العالم قديما وهو باطل بما ذكروه اولا لانهم
ما اثبتوا حدوث العالم على الاختيار بل بنوا الاختيار على الحدوث ولا القول بنفي العلة والمعلول مع القائهم على الحدوث وانما
القول بنفي العلة والمعلول فليس يتفق عليه عندهم لان منتهى الاحوال المعتزلة قائلون به صريحا واما الاشاعرة فاهل
الاشاعرة يثبتون مع المبدا الاول قدما علة نهائية تسمونها صفات المبدا الاول فهم بين ان يجعلوا الواجب لذاته وبين ان
يجعلوها معلولات الذات واجبة بها علتها وان احترزوا عنها بالتصريح بلفظها لكن لا يخفى انهم عن ذلك معنى فظهر
انهم غير متفقين على القول بنفي العلة والمعلول مع القائهم على القول بالحدوث واما الفلاسفة فلم يذهبوا الى ان الازلي يستحيل
ان يكون فعلا الفاعل المختار بل ذهبوا الى الفعل الازلي يستحيل ان يصدر الا عن فاعل ازلي تام في العلة وان الفاعل الازلي
التام في الفاعلية يستحيل ان يكون فعله غير ازلي ولما كان العالم عندهم ازليا ما في الفاعلية اسندوه الى فاعل ازلي تام في الفاعلية
وذلك في علومهم الطبيعية ولما كان المبدا عندهم ازليا كلهم ايكون العالم الذي هو فعله ازليا وذلك في علومهم الالهية ولم
يذهبوا الى انه ليس لقادر مختار بل ذهبوا الى ان قدرته واختياره لا يوجبان كثرة في ذاته وان فاعليته ليست كفاعلية الموجبين
من الحيوانات ولا كفاعلية غير الحيوان من الطبائع الجسمانية انتهى ومحصله على ما نصه الحاكم يرجع الى ان الامام لو عنى شيئا فضلا
نقلا عن الفريقين نقلا غير مطابق احدهما ان المتكلمين جوزوا استناد الازلي الى علة موجبة وانما نفوا ازلية العالم بالذات
على قدرة صورة فيه فهذا الفعل منهم بانهم نوا مسئلة الحدوث على مسئلة الاختيار وليس كذلك في سائر كتبهم بل الامر بالعكس
وهذا هو الذي لفهم المعنى بالمعنى من صورة وفيها انهم لغوا العلة والمعلول وهو كذب لما ذكرنا وانهم الفلاسفة يجعلون استناد الازلي الى
القادر المختار وهو ليس كذلك لانهم الى الله تعالى قادر مختار مع ان العالم ازلي ولا منافاة لان القادر يكون الذات
بحيث اذا فعل واذا ترك والشرطية لا يستدعي وقوع المقدم بل مقدم الشرطية الاولى واقع وايا ومقدم الثانية غير واقع وايا بل
يكون تارة اذا فعل ازلي مستند الى فاعل تام الفاعلية فهذا البحث طبيعي لانه بحث عن العالم المشتمل على الاجسام والجسمانيات
العلويات واخرى يبحثون عن المبدا الاول اذ تام الفاعلية فمعلوله ازلي وهو بحث عن واجب الوجود بان اشارة الزينة
وفي البحث الطبيعي نظر وانت لا يذهب عليك بان الحكم على القضية الثانية بالكذب انما هو حكم على ما فهمتم لا على ما اراد الامام العام
لانه اراد ان المتكلمين نفوا العلة الموجبة والمعلول الازلي في العالم على ما يدل سوق كلامه وصفات الباري عز وجل عندهم صفات ليست
من العالم وكذا الاحوال الثابتة له لا يقال ومراد الامام بالقدرة صفة تهيأ لصحة الفعل والترك ولا شك ان الفلاسفة يكونون بالمعنى
لان العالم هو الذات والصفات

وانما يقرون باذكر الحاكم فلا كذب فيما اراد الامام انما هو من سوء فهم كلامه والنظر الذي اشار اليه بقوله وفي البحث الطبيعي
نظر هو ان البحث عن العالم المشتمل بالجسمانيات وغير بالا يكون طبيعيا وانما يكون طبيعيا لو كان البحث عن الاجسام والجسمانيات
من جهة المادة فافهم **قوله** وفيه نظر لما عرفت ان الامام لم يجعل آه حاصله انا لا نسلم ان نفي الازلية العالم للدلالة على كون
الفاعل مختارا بل انما نفي انتفاء استناد الازلي وانتفاء العلة الموجبة والمعلول الذاتي باهو معلول اي انتفاء معلولية الازلي
بالدلالة على كون الفاعل قادرا مختارا فالعلية الازلية الموجبة منتفية وكذا معلولها الازلي منتف لانه لا يكون معلولا الازلي
عندهم فقد اندفع الاعتراض وتم كلام الامام **قال** الشيخ المحقق قدس سره واعلم ان القايل بان علة الحاجة الحدوث وحده
ادمج الاستكلام هكذا اورد الحاكم على الامام وقال الخلاف في هذه المسئلة والخلاف في ان علة الحاجة الحدوث متلازمان وانخلاف
في علية الحاجة متهر لا يكون رفعه وانت قد عرفت ان الخلاف في علية الحاجة انما هو الخلاف في علة الحاجة الى الفاعل المختار
ويجعل كون الازلي معلولا للموجب كالصفات عندهم ذهنية عليه فافهم **قوله** ولا يخفى انهم لا يحتاجون الى المذكور وقد مر الكلام فيه
مشبعا فتذكر **قوله** اشارة الى ان للاختيار معنيين آه الظاهر ان هذين المعنيين للقدرة والاختيار بمعنى الارادة وهو كونه بحيث
يرجح احد مقدوريه لعلمه لكن القوم يطلقون الاختيار ويعنون به القدرة **قوله** والثاني كونه بحيث اذا فعل وان لم يشأ الفعل
عبر عن الشرطية الثانية بهذه العبارة لان الترك وعدم الفعل يكفي فيه عدم المشية للفعل مع انطباق الواقع السابق المشهورة المأثورة
باختيار اليه كان وما لم يشأ لم يكن كذا في الحاشية كون الترك يكفي فيه عدم المشية انما هو لو اريد به عدم الفعل وان اريد به الكف فهو فعل
لا بد من تعلق المشية به ولذا قالوا اذا شاء ترك وانما لم يشأ لم يفعل فتامل **قوله** والثاني ان يكون مع قطع النظر عن الخارج آه
انت لانه يذهب عليك ان صحة الفعل والترك بالنسبة الى ذات القادر مع قطع النظر عن الخارج لا يصح الا على تقدير عينية الارادة
فان نفس الارادة لا يكفي في وقوع المراد بل لا بد من تعلق الارادة وان كانت عين الذات وبالنظر الى نفس الذات مع قطع
النظر عن التعلق الفعل والترك صحيحان وبالنظر الى تعلق الارادة الترك غير صحيح فالتفسيران متلازمان وان اريد بالخارج ما يكون
غير الذات والصفات ولو اعتبارية فتحقق صحة الفعل والترك لا يصح على مذهب احد فتامل بالاصادقا **قوله** بل القول الوجه الاول
يرتضوا آه يعني ان صحة النظر الى الذات الا اذا قطع النظر عن الارادة المرجحة ولا يمكن قطع النظر عنها لكونها عين الذات
فيما قد عرفت سابقا ان الارادة ليست مرجحة بل تعلقها ويمكن قطع النظر عن التعلق الا ان يقولوا العدم مدخلية التعلق
لكفاية نفس الارادة فقد بان لك انهم ان ارادوا بصحة الفعل والترك بالنظر الى الواقع فيرجع متساويهما في الواقع وهذا غير ممكن وان اريد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)